

والضروري للحريات والنشاط الفردي فدإنهدا هي في الواقع اجراءات ادارية فداذا كدان الأمر كذلك، تخضع لجميع قواعد المشروعية التي تحكم كافة القرارات الادارية وهي من ناحية أخرى تخضع لرقابة أ رقابة القضاء الاداري في البلدان التي يوجد فيها قضاء اداري الى وتمتد فيراقب ملا همية فالقاضي الاداري يشترط في صدحة الأجراء الضدبتي ان يكون ضرورياً ولازما ومتناسدا مع أ الوقائع التي تدعو الادارة لاتخاذها، ويراقب القضاء تناسب الوسائل المستخدمة مع المسبب لى المنع، الكامل إ يؤدي ذلك ردية بممارسة الحريات الف نّ حدى الحريات